الثورة Thawrah Daily
Sat. 12 May . 2012
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770
السبت 21 جمادى الثانية 1433هـ 12 مايو 2012م العدد (17343)

رحم الله أيام زمان

صالح الريمي

■ عندمـا كنـت طفلاً صغيراً، سـمعت جدي يقول لأبي: ما أجمل أيام زمان، وبعد أن كبـرت وأصبحت شـابا يافعا، سـألت والدي ما الـذي دائما تتذكـره وتحن إليه وتتمنى رجوعه اليوم..!

قـال: بالحرف الواحد «أيـام زمان» كان الناس فيها – طيبين – متراحمين – متكافلين – متواصـين – متواصلـين – متواضعين – وربما الجار يعـرف أدق تفاصيل أخبار جـاره، أمـا اليوم فـي ثـورة التكنولوجيا وأجهزة الاتصال والتواصل، والباب بالباب وتأتي الأعياد والمناسـبات، ولا يزور الجار جاره، وبعضنا لا يعرف حتى اسم جاره..

ما أحلـى وأجمل أيام زمان، هذه العبارة تتناقلها المجالس والديوانيات، وما جلسـت مجلسـا وأذكر أيام زمان، يوم كنا صغاراً إلا وأسمع تنهيدات تخرج من أعماق الصدر تقول: الله يرحم أيام زمان..

وأذكر لكم قصة حصلت معي شـخصياً، يومـا مات جار لي في العمارة التي أسـكن فيها، وفي اليوم الثالث من العزاء قابلت جاراً لي آخر قلت هل ذهبت لعزاء فلان.!

قال من فلان.!.. قلت له جارنا.!.. قال من جارنا.!

قلت جارنا في نفس العمارة وشـقته في نفس دورنا، قد توفي من ثلاثة أيام، الصدمة كانت قوية، والأدهـى والأمَر من ذلك أنه لا يعرف حتى اسم جاره. أقول: «لا تعليق»..

أنا أجزم أن العذر ذهب كما ذهب عذر جحا معتذراً لجاره أن الحمار قد مات، يوم أن طلب منه استعمال الحمار في حاجة، فإذا بالحمار ينهـق من داخل الدار ليقول للجار أنا بخير لم أمت، لكن جحا لا يريد أن تأخذني في خدمتك، وهكذا حالنا لمن يدعي الانشغال وأن وقته غير كاف للتواصل مع والديه – إخوانه – أقربائه – أصدقائه – جيرانه – زملائه..

أنا دائم التفكير والتذكر لأيام زمان، حتى بعـد أن أمضيـت أياماً جميلـة من عمري متنقلا بين دول كثير إمـا للعمل أو للزيارة أقول نعم ما أجمل أيام زمان..

يوماً كنت أقيم فـي مدينة جدة – عروس البحر الأحمر – المدينة الجميلة – الساحلية – السـياحية – والتي هي مسقط رأسي – ترعرعت في كنفها – درسـت في مدارسها – تجولت في شـوارعها – لعبت بين أزقتها – تنقلـت فـي أحيائهـا – زرت مراكزها وأسـواقها – صليـت فـي مسـاجدها – شممت عبير هوائها – سبحت في شواطئها –. جالسـت صغارها قبل كبارها – وخلال فتـرة مكوثي فـي مدينة جـدة تعرفت على الوزير والغفير – الرئيس والمرؤوس – الغني والفقير – التاجر والمسكين..

لكن الـذي بقي لي من هـؤلاء فقط ومن أتذكـره وأتواصل معه علـى الدوام أو بين الفينة والأخـرى الصديق الصدوق صادق الوعـد منصفـا، والبقية ذهبـوا بخيرهم وشرهم مع أدراج الرياح وجمال أيام زمان..

فـي حياتي كلها عندما تعتريني مشـكلة يصعـب عليّ حلهـا، أو لديّ مشـورة في أمر هام، مباشـرة أتجه إلـى الله عز وجل مسـتخيراً، ثـم إلـى أصدقائـي القدامى بعرض مشكلتي أو مشـورتي عليهم، وفي النـادر ألجأ إلى من تعرفـت عليهم لاحقا، وكل أصدقائـي فيهم الخيـر والبركة لأني ما اختـرت صديقا إلا وأنا متأكد تماما من صداقته قولا وفعلا..

وها أنا اليوم أكتب مقالي (رحم الله أيام زمـان) قبل أن أتجه إلـى المدينة الجميلة.. مدينة جدة.. التي لم أستطع نسيانها فكلما اشـتقت إليها وحنيت إلـى ترابها وتذكرت أهلها، وخاصة من تربطني بهم علاقة وثيقة كعلاقة السـمك بالماء، تجدني أحمل نفسي وأمتعتي فاراً إلى معشـوقتي لا تذكر أيام زمان..

أكتب عن مدينتي الجميلة وحارتي القديمة.. كلماتي تقطـر بالحنين، وتنزف بجرح البعد، وبحبـر الوفاء، عن ذكريات السـنين، ما بين الحنين للماضـي والطفولة والبراءة، وما بين مشاعر الحزن تارة والفرح تارة أخرى، وعن ما كان يحملـه أهلها من الصـدق والإيثار والتعاون والتكافل الإجتماعي..

سـأخبركم سـراً.. سـأذهب لحارتـي القديمة وسـأجلس مع أصدقائي القدامى، لأتذكر أيام زمان، أحلـى أيام قضيتها في حياتي، صحيح أنها أصبحت من الماضي، والماضـي لا يعـود، لكن الحنـين للماضي مازال موجوداً، ومن طبعي لا أنسى الأنفس الطيبـة والقلوب البيضـاء وكل من مر على خاطري فأتحفني بفيض كرمه ونبل أخلاقه وحسن تعامله..

ومضة:

ما أجمل بسـاطة وهدوء أيام زمان، حيث عيشة الآباء والأجداد بالرغم من الصعوبات التي واجهتم، إلا أنهم كانوا يعيشون الحياة ببساطة وسـعادة وترابط ولحمة، الله يعيد علينـا تلك الأيام لمسـتقبل باهر وبمقومات الحضارة والتمدن..

مصالح الشعب بين سلطة النزاهة وسلطة الإعلام

د. سهام الشجيري

● الفكر الاجتماعي منتج جمعي (كما يقول صموئيل هنتنجتون) وهو وليد جهد ذاتي متكامل للمجتمع ومعبر عن هدف اجتماعي مشترك من حيث الرغبة في عملية التغيير والبناء، هذا إذا افترضنا أن الدور الرقابي لمؤسسات الدولة فعل اجتماعي يعبر عن آلية جديدة لحماية الدولة والمجتمع من الابتزاز الضمني الذي يتعرض له المجتمع.

ومع إقرارنا أن الإعلام يعد المفصل الرئيسي في تعديل النظام القيمي وإشاعة القيم المضادة للفساد، إذ يسعى الى ترويج الوعي بالنزاهة لدى الجمهور ويمارس عملية الحصانة لموظفي المؤسسات الحكومية من مغبة الانزلاق نحو الفساد من خلال السعي لدور إعلامي رقابي يحاول إيجاد أرضية صلبة للنظام القيمي والسعي لتغيير العادات القديمة، هذا إذا ما سلمنا أن الفساد الحكومي إرث اجتماعي واقتصادي قديم، ويبقى السؤال مفتوحا :-

– ما علاقة الإعلام بالنزاهة؟ وهل صحيح أن مسؤولية الإعلام المرئي والمسموع والمقروء في مجتمع يقترح نظاما للعدالة والنزاهة تتقاذفه عدة مفاهيم؟.

– هل دور الإعلام يتلخص في مراقبة أداء الدولة والمشروع التوعوي؟ أم مهمته البحث عن بؤر الفساد؟

– هل مهمة الإعلام تأشير مكامن الخلل في مفاصل الدولة؟ أم في تعزيز قيم الشفافية والنزاهة لمحاربة الفساد المؤسسي والفردي؟

– هل وظيفته الكشف عن السلوكيات الخاطئة في عمل مؤسسات الدولة؟

إن الدراسات الحديثة في العلاقة بين الدور الرقابي للإعلام والنزاهة تؤكد أن الفساد يمكن أن يؤدي الى خلق حالات من عدم الكفاءة وعدم المساواة وتجاوز القانون والقفز على الصلاحيات وتعطيل خطط التنمية، وأن دور النزاهة يمكنه أن يقلل من مخاطر الولوج في الفساد وهو وإن لم يستطع بإزالة الفساد بقدر ما، لكنه يسعى إلى تحسين فعالية وشرعية الدولة بشكل عام، وهذا هو البعد الأول الذي نرتكز عليه في ذلك، ويبدو الامر موضوعيا حينما نقول إنه لم يكن بالقدور أولا إزالة الفساد بشكل كامل ولكن يمكننا أخذ خطوات لوضع حدود لتأثيره وتخفيف الأضرار التي يسببها في جسد الدولة والمجتمع، لأن الفساد سلوك يحفزه حافز نابع من ضغوط اجتماعية ويؤدي الى انتهاكات معيارية، كما أن المتغيرات المجتمعية تسهم في تفسير مستويات الفساد والتنبؤ بها، لأن كلمة الفساد لها تاريخ، إذ تولدت من معان ودلالات مختلفة ومتباينة على نحو استثنائي، ويؤكد فلاسفة السياسة وجوده في السياسة أو في الدولة، بمعنى : جهود لضمان ثروة أو سلطة بوسائل غير مشروعة، كسب شخصي على حساب الجمهور.

البعد الثاني في العملية أننا يجب أن ندرك بأن الفساد له معان مختلفة وهو يقترب من المعنى التراثي(يقال فسد الشيء أي تلف وعطب ولم يعد صالحا)، وبهذا يكون معنى الفساد مضادا لمفهوم النزاهة لكننا في عالمنا الثالث صارت له معان مختلفة فالرشوة في مجتمع ما قد تعني هدية في مجتمع آخر، والقائد السياسي أو المسؤول الحكومي الذي يساعد أصدقاءه وأفراد عائلته ومناصريه قد يبدو جديرا بالثناء في بعض المجتمعات وفاسدا في مجتمعات أخرى، وهنا لابد أن نقول إن مفهوم الدور الرقابي للإعلام والنزاهة بات متأرجحا بين المعيار الشخصي والمعيار الاجتماعي والمعيار المهني.

وأنا هنا كمراقبة، لايمكنني أن أقدم تعريفا دقيقا أو عميقا عن دور الثقافة والموروث الاجتماعي الذي اخترق مفهوم النزاهة وتجاوز حدود الابتزاز الإعلامي، إذ انني لا أكتم الآخرين سرا حينما أقول إن بعض الأدوار الرقابية التي يمارسها الإعلام باتت تشك في نزاهتها لأنها قائمة على فكرة الثراء في الاستقصاء والبحث عن حجم الخرق الذي تباركه فكرة حجم الغنيمة، فضاعت شفافية الإعلام بمقصلة الدور الإعلامي غير النزيه، فبتنا نعيش يوميا تحت حصار عناوين الصحف وتقارير الفضائيات عن الفساد الاداري والمالي وتهديدهما للمجتمع وخطر استمرارهما. والبعد الثالث الذي يمكن أن نقترحه للفساد هو في هذا الانتقال بين حجم الفساد في القطاع العام (مؤسسات الدولة) وانتقال الممارسات الفاسدة للقطاع الخاص الى مؤسسات الدولة، فغياب العدالة الاجتماعية والإصلاحات الديمقراطية والوضوح والشفافية يعني شيوع ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة، ونظرا لشيوع الفساد واطراد بقائه على مدى الزمان، واحتمالات عودته بعد زوال، يسود اعتقاد أن لا سبيل الى معالجته كاختلال وظيفي يمكن الحد منه بجهد بشري هادف تقوده وسائل الإعلام المختلفة.

إن تطور مفهوم الموضوعية في الدور الرقابي في وسائل الإعلام كان ينظر اليه كرد فعل على القطيعة الصحفية التي تهدف إلى الإثارة بدوافع شخصية، ولذلك يسعى الإعلاميون أن يكونوا غير متحيزين ونزيهين ومتوازنين في تعاطيهم مع حالات الفساد المنتشرة في مفاصل الدولة، غير أن النزاهة والإنصاف تختلف عن التوازن، فالتوازن يوحي بأن هناك جانبين فقط أي (خبر وهو شيء نادر وذو قيمة وذو سبق وبأنه يجب إعطاؤها قيمة متساوية من التغطية).

والصحفيون الذين يسعون إلى التوازن المصطنع تفتقد تقاريرهم أساسا إلى الدقة، وبالتالي يكونون متجاوزين للحقائق العلمية والاقتصادية، والخلل الثاني هو الكتابة من وجهة نظر ضيقة غير نزيهة وتقديم صورة ناقصة عن الخرق أو الفساد، هذا الامر هو الذي يجعل من الإعلامي المهني المشوش تنتفض منه نزاهته وتسلب منه سلطته الرابعة التي تضاهي السلطات الأخرى وتفوقها أحيانا، ومن أجل تجاوز الإشكالية العلاقاتية، بين السياسة والإعلام يطرح البعض مايراه مساعدا لشيوع الشفافية في وسائل الإعلام ودورها الرقابي والاقتراب من مفهوم النزاهة قدر الإمكان، فالبعض يقترح:-

– ١أن تتسلح مؤسسات الإعلام بالمهنية والنزاهة العالية التي تساعدها على أداء دورها بالمهنية المطلوبة.

– ٢أن تسهم الحكومة ومؤسساتها التشريعية والمؤسسات القضائية في دعم الإعلام من حيث الاستقلالية وفتح الأبواب للكتابة بحرية والكف عن تجيير الصوت الإعلامي لصالحها أو تكميم الأفواه أو تهديد الإعلامي للحد من دوره الرقابي.

– ٣أن تشرع القوانين المطلوبة من الجهات التشريعية لضمان حيادية ومهنية ونزاهة عمل الإعلام.

– ٤على المؤسسات الإعلامية وهيئات التحرير وحراس البوابة في وسائل الإعلام المختلفة أن تمارس دور الرقيب الذاتي على مؤسسات الإعلام وكوادرها من النفعيين ومن ذوي النظرة القاصرة في فهم الدور الرقابي للإعلام والذي يشك في نزاهته.

– ٥أن يعمل الطرفان التنفيذي والتشريعي مع المؤسسات الإعلامية على توفير مساحة من الأجواء للعمل بشفافية وان يحترم مبدأ فصل السلطات.

والملاحظة التي يمكن للمراقب المدقق أن يؤشرها على الدور الرقابي لمؤسسة النزاهة أننا لم نلحظ طيلة سنوات عملها الماضية إنجازا ملموسا وذا تأثير في مجمل مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية في البلاد التي لازالت تصنف عالميا بالاكثر فسادا ومرد ذلك أسباب كبيرة:-

الأول:- غرابة الآليات التي تعتمد في اختيار وانتقاء موظفيها.

ثانيا:- شبحية نظامها الداخلي.

ثالثا:- قلة عدد موظفيها.

رابعا:- غموض واجباتها فهي تتراوح بين الإدارية والتحقيقية والقضائية.

خامسا:- ضعف صلاحياتها والتي ظلت مشلولة ولا تتناسب مع قيمها القانونية ووضعها الدستوري الذي وضعها في مرتبة ومنعها حصانة الاستجواب والمحاسبة لكل عناوين الدولة العراقية.

سادسا:- هناك من يؤكد أن تقاطع أعمال هيئة النزاهة مع لجنة النزاهة في مجلس النواب مع ديوان الرقابة المالية مع دوائر المفتشية في دوائر الدولة مع مجلس القضاء ربما سرب الكثير من القضايا الى خارج كواليس هذه المؤسسات فمنح الآخرين فرصة الضغط السياسي أو الهروب من ملاحقة كثير من المفسدين فضلا عن تعرض نشاطها الى التجاذبات السياسية والحزبية.

كل هذه الأسباب عطلت من أداء هيئة النزاهة وجعلت البعض يصفها بأنها بندقية بيد مواطن بلا إطلاقات أو بدن بلا أطراف، إن عدم إقرار قانون للنزاهة وديوان الرقابة المالية والمفتشية العامة وعدم إقرار قانون الاحزاب السياسية ومصادر تمويلها وعدم إصدار قانون الدعاية الانتخابية، وعدم تنفيذ كثير من إجراءات القبض القضائي الصادرة بحق المفسدين وعدم تفعيل قانون من أين لك هذا؟ وعدم إقرار قانون حرية التعبير للإعلام والصحافة، ربما، شل من حركة الإعلام وأضعف من حرية الوصول الى المعلومة وجعل المواطن أولا والإعلامي كمواطن ثانيا، تفتر همته في ملاحقة حالات الفساد في مؤسسات الدولة وهذا الامر جعل من شعار النزاهة كهدف لمؤسسات الدولة العراقية يدخل في إطار الحرب الإعلامية.

إن تطوير أداء عمل النزاهة في الدولة العراقية الجديدة يفترض القيام بالآتي:

– تشكيل مجلس أعلى للنزاهة والشفافية يتكون من رئيس الجمهورية، رئيس الـوزراء، رئيس مجلس القضاء الاعلى، رئيس مجلس النواب، رئيس هيئة النزاهة، رئيس ديوان الرقابة المالية، تخول هذه الجهات صلاحياتها للمدعي العام بالنزاهة في إصدار أوامر القبض الفورية على المفسدين أيا كانت مواقعهم السياسية والتشريعية والحكومية والحزبية، وهذا الأمر يتطلب:-

– ١تهيئة مساحة أكبر لحجم محاربة الفساد في وسائل الإعلام المختلفة.

– ٢فصل المجلس الاعلى للنزاهة عن المؤسسات الأخرى.

– ٣تشكيل حزام النزاهة أو الخط الساخن عبر النت أو أجهزة النقال أو من خلال الشكاوى المرفوعة من خلال أعضاء مجلس النواب ليتم التحقيق فيها من قبل المدعي العام كل ضمن محافظته.

– ٤أن يصار الى تقديم الحوافز التشجيعية للناشطين في مجال محاربة الفساد، مؤسسات، أفراد، قانونيين، إعلاميين، مواطنين.

– ٥تبني نظام تعليمي وتربوي من خلال إعادة النظر في المناهج الدراسية وتقديم إعلانات مرئية ومسموعة ومقروءة تحارب الفساد.

– ٦تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد.

– ٧اعتماد أسس الكفاءة والنزاهة في إشغال الوظائف العامة في دوائر هيئة النزاهة ويفضل أن يكونوا قضاة درجة اولى.

إننا ونحن نقدم أو نستعرض أهمية دور وسائل الإعلام لإشاعة قيم النزاهة لا نخفي من أن الخطاب الإعلامي الرقابي كثيرا ما يخضع الى اللعبة السياسية حيث استخدم التشهير ضمن الصراعات السياسية بحجة رفع شعار النزاهة.

إن وسائل الإعلام العراقية لم تصل حتى الآن الى مرحلة النضج والجدية الإعلامية والتعاطي بوطنية ومهنية مع مصالح البلاد ومع ملفات الفساد لذلك من الصعب أن نحكم على أداء هيئة النزاهة بالسلبية لحداثة التجربة ولأن هناك معطيات كثيرة تعيق عمل هذه المؤسسة، كما أن الخطاب الإعلامي للإعلام العراقي تشوبه المحسوبية والمزاجية والشللية، ولذلك نرى تسليطا على هذه الوزارة أو تلك دون أخرى فمثلا يذكر حجم الفساد في وزارة التجارة دون أن يذكر حجم الفساد في وزارة الداخلية والدفاع إلا ما ندر، ولا نحتاج الى تعليق حين نقول إن سطوة الوزارتين أمنيا وسياسيا ربما أطول ذراعا من سطوة الوزارات الأخرى.

ولابد أن نضيف أيضا، أن حال مؤسسات الإعلام بسبب غياب الوطنية والشفافية والمهنية كما أسلفنا والشعور بالمسؤولية وفقدان الحصانة وتدهور المستوى المعيشي للصحفي أو الإعلامي تجعله راشيا ومرتشيا في نفس الوقت، كما أن غياب الحس الوطني للسياسي العراقي للعراق الجديد والمافيا السياسية التي تقف وراءه جعلت من عملية الفساد أمرا مبررا لأنها مدعاة لرضا وقبول رئيس هذه الكتلة أو هذا الحزب عنه، لأنها مدعاة لتمويل هذه المؤسسة الحزبية أو هذه المؤسسة الإعلامية، ولذلك أصبح الفساد في الحكم قاعدة عند اللاوطني والإصلاح استثناء عند الوطني أو عند المواطن.

وأخيرا إن النزاهة كمؤسسة رغم أنها استثناء في العراق ولا نعرف مرجعيتها التاريخية من بين) ١٥٩ (دولة في العالم فكرة جيدة لكنها لا تعد صالحة للتطبيق إلا إذا وجدت الإرادة السياسية لتطبيقها وقانون قوي يحميها وبيئة مجتمعية جاهزة لممارسة دورها وإعلام نزيه وشفاف ومهني قادر على أن يتعاطى مع أنبل مهمة إنسانية ألا وهي مصالح الفرد والمجتمع.

كاتبه وباحثة من المغرب

الشعور بالمسؤولية

زياد معوضة

● لا يحتاج أي مسـؤول كبير أو صغير لمـا يقوم بـه موظفوهـم مـن اعتصمات ومظاهـرات واحتجاجـات ونصب الخيام أمـام المداخـل الرئيسـية للمؤسسـات والـوزارات الهـدف منها تحقيـق مآرب شـخصية متصلة بحقوقهم المشروعة التي يتطلـب الوقوف معها طبقاً لقاعدة لا ضرر ولا ضرار في الإسـلام الجميع سواسـية في الحقوق والواجبات وتفعيل مبدأ الثواب قبل العقاب وإعطـاء كل ذي حق حقه قبل فـوات الأوان وقبل خـروج الموظفين بهذا الكـم الهائل تجـاه السـلطة الرابعة التي ترغب دائماً في نقل مثل هذه الأحداث عبر وسـائلها كهذه أرضية إجبارية ناتجة عن التماس إعادة النظر في حقوقهم المهضومة التـي غفل عنها الوزير المختص والتي كان من المفروض بعد اسـتلامه لمهـام وزارته أن يبـدأ بوضع الخطط والبرامج ووضعها في جـدول أعماله، ترافق هذه الخطة نوايا صادقة في تحسـين أوضاع الموظفين وإنه بلا شك سيواجه مثل هذه المتطلبات ووضع الحلول المناسبة والقضاء على تلك العوائق والصعوبات التـي لا يخلو منها أي مرفق وتجاوزها بأهداف الخطة المسبوقة بدراسة واسعة النطاق، وتكون الخطة لعدة سنوات قادمة ليست مزمنة ببقائه لفترة وجوده في منصبه يسـتفاد منها في المستقبل شرعة ومنهاجاً لغيره لأنها قواعد أساسـية قابلة للتعديل والإضافـة لتحقيق مصالح معينة تخـدم الوطن والمواطن باعتبـار أن النظر إلى المصلحة العليا للوطن فوق كل مصلحة ذاتيـة وهذه النظرية فطـر الناس عليها لا مجال لاسـتبدالها أو التحايل عليها فعلى كل مسـؤول اسـتحضار ضميره ويعرف حق المعرفة أن المسـؤولية ليست الجلوس على الكرسـي الدوار والرد على التلفونات فضلا عن مواعيد الإذن بالدخول، كل هذه المظاهر زائلـة بالنظر إلى أنها مسـؤولية أمانة تمنع من تحركات القيادي الناجح من النزول الميداني إلى كل المرافق التي تدخل في اختصاصـه وتلمّس أوضـاع وهموم الموظفـين الذين تمنعهم حواجز مفتعلة بين الرئيس والمـرؤوس. وهذا ليس مقترحاً بل من صميـم أفعال المسـؤول الناجح الذي يحظى بتقدير واعتزاز الموظفين سواء كانوا في السلك العسكري أو في السلك المدني، وقرب المسـؤول من الموظـف يجعله يبذل جهـداً كبيراً وإذا تعددت الزيارات سـواء كانـت مفاجئة أو بترتيب مسـبق يشـعر الموظف بهذا الاهتمام تظهر الحقيقة، وعلى كل حال فـإن الزيارات للمسـؤول بمثابة الطبيـب للمرضى وعلاجها وتشـخيصها بيده وأي قانون وضعي سهل بيد المسؤول وليس عقبة كما تحللـه الإدارات القانونية التي تعرقل نجاح المسـؤول فـي وزارته، فالاعتمـاد علـى الـذات فضيلـة واتباع الشـؤون القانونيـة رذيلة. «وقـل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

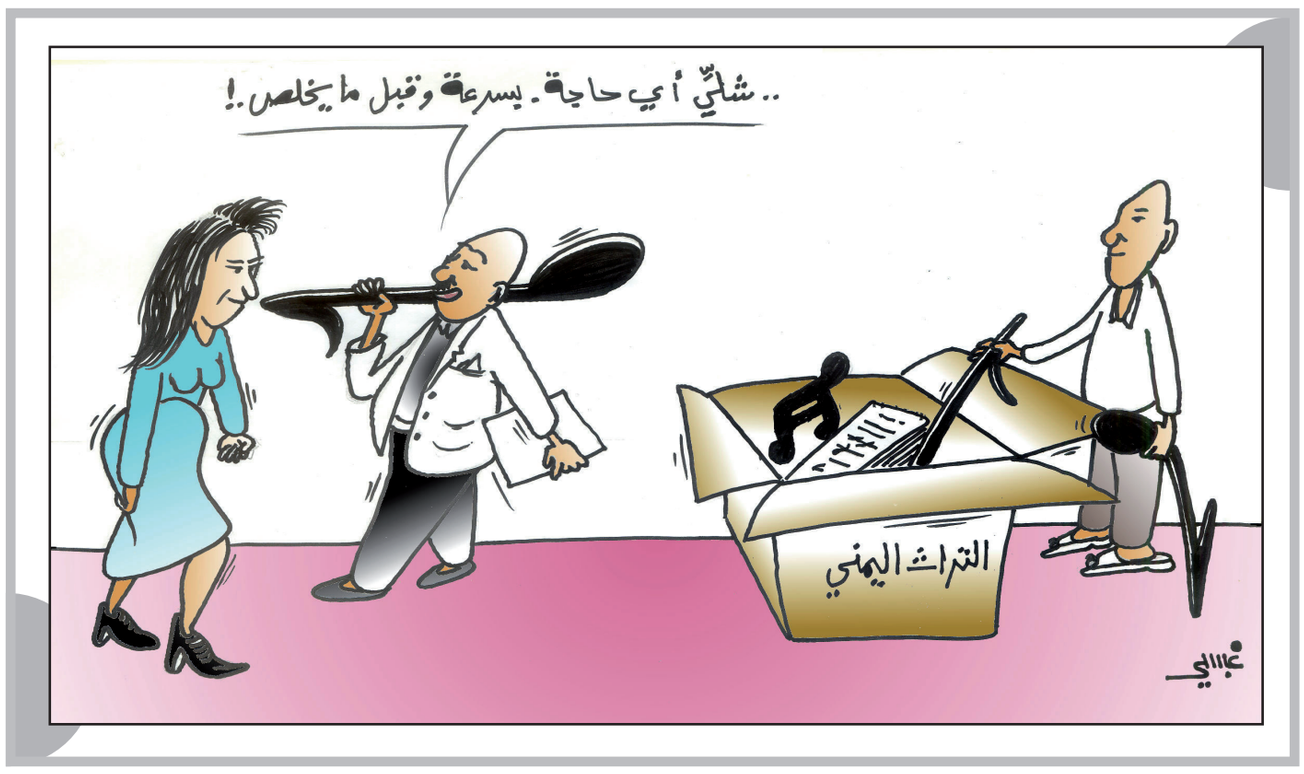

فيسبوكيات

مختار الوهباني

قوى تقليدية

تظل أكبر العوائق التي تقف أمام تحقيق الديمقراطيـة الحقيقيـة وإقامة الدولـة المدنية في الوطـن العربي عامة واليمـن خاصة القوى التقليدية التـي ترى أن الديمقراطيـة الحقيقية والدولة المدنية سوف تفقدها مصالحها ونفوذها وتأثيرها.

جلال الأحمدي

السودان والأزمة

السـودان البلد الجميل والنّاس السـمحة أهل الطيب والكرم ...

تتعرض لأزمات وخلافات حادّة بعد عملية الانقسام ..ويارب تعـدّي على خير .. مع أنـي لا أعتقد أن الايدي الخارجية رح تتركها فـي حالها ..لكن نتفـاءل بأخواننا في السـودان أن يتجاوزوا هذه الازمة بأفضل الطرق وأكثرها سلاماً ...

نبيل علي الصوفي

اليمن نموذج

«المبادرة الخليجية جعلت من اليمن نموذجا للانتقال السلمي للسلطة».

«اسـتفاد اليمنيون –من تجـارب الآخرين– حينما اتفق السياسـيون على الآلية لتنفيذ المبادرة، ثم اتفقوا مرة أخرى أن لا تتم الانتخابات العامة بشـكل متسرع. وإنما في نهاية المرحلـة الانتقالية.حيـث أكدت التجارب أن إجراء الانتخابات فـي أجواء متوترة لا تحقق الهدف ولا تعطي نتائج إيجابية، والأصوات المعتدلة لا تفوز عادة في الانتخابات المتسرعة».

جمال بن عمر، لصحيفة عكاظ